

جزائر قوية وآمنة

البرنامج الذي يقترحه
السيد عبد العزيز بوتفليقة،
بمناسبة الإنتخابات الرئاسية

ليوم 9 أفريل 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

أعزائي المواطنين،

لقد شرفتموني بثقتكم، مرتين متتاليتين، في 1999، و في 2004، فأتدتم لي بذلك، فرصة العمل معكم على النهوض بالجزائر بعد المأساة الوطنية.

و الواقع أن السلم والأمن قد استتبأ بشكل واسع، عبر ربوع البلاد، وأصبحت المصالحة الوطنية حقيقة تتأكد مع مرور الأيام. وباتت التنمية الإقتصادية والإجتماعية تنتعش من جديد، وها هي الجزائر تعود على الساحة الدولية، وفيّة لمبادئها وتضامنها، وتحظى باحترام دولي بل وصار صوتها مسموعا لدى كل شركائها في العالم.

وقد كانت لي الفرصة، قبل اليوم، لأقدم أمام الأمة حصيلة مفصلة للإنجازات التي تمكّنا، بفضل الله، من تجسيدها سويا خلال السنوات العشر الأخيرة.

وعليه، فإنني سأكتفي هنا، بالتذكير ببعض المعطيات البارزة، ولا سيما منها: I- استحداث ست (6) ملايين منصب عمل، منها أزيد من النصف، في القطاعات المنتجة والإدارة، مما سمح بتقليص نسبة البطالة، التي كانت تقدر بحوالي 30%، إلى الثلث تقريبا؛ II- تسليم مليون ونصف مليون سكن، مرفوقا بتقدم كبير لربط المنازل بشبكات الماء الشروب، والكهرباء والغاز الطبيعي؛ - III تحقيق نسبة نمو إقتصادي خارج المحروقات، بمعدل 5% على امتداد العشرية؛ - VI تخليص البلاد بدرجة كبيرة من المديونية، وهو ما يضعها اليوم، في منأى عن الصعوبات الخطيرة أمام الأزمنة الإقتصادية الدولية؛ - VII وكذا إحراز تقدم جيد للإصلاحات الهامة التي أجريت؛ ولا سيما في مجالات العدالة، والتعليم، والإدارة والمحيط الإقتصادي.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه النتائج، التي كانت ثمرة جهد استفاد من مساهمة ملايين العمال، والإطارات، والفلاحين وغيرهم من المواطنين والمواطنات في جميع الميادين، تشكل جملة من المكاسب من أجل مواصلة البناء الوطني، والتكفل بما قد يطرأ من نقائص، على نحو يسمح لنا، غدا، بتجسيد أشواط أخرى على درب التقدم، كفيلة بجعل تنمية بلادنا في منأى من التقلبات، ويتيح تحويل تصالح الجزائريين مع أنفسهم ومع الوطن إلى حقيقة لا رجعة فيها.

وليس هناك أدنى شك في أن هذه النتائج والآفاق التي تفتحها بالنسبة للأمة، قد كانت في الواقع، مصدر ذلك النداء الملح الذي دعاني من خلاله عدد كبير من المواطنين، ومن مختلف الفئات، إلى مواصلة المهمة التي باشرت بها إلى جانبكم. وإنني لأجدد لهم، هنا، عميق امتناني لهذه الثقة التي جعلتني أعلن عن ترشحي لانتخاب رئيس الجمهورية، ليوم 9 أفريل القادم.

وفي هذا المنظور، أعتقد أنه من واجبي أن أسمح للمواطنين والمواطنات بالفصل في هذا الأمر، عن دراية كاملة. وإنني، لهذا الغرض، إذن، لأعرض عليكم، هنا، الأهداف التي أتطلع إلى تحقيقها خلال السنوات الخمسة القادمة، إذا كانت هذه هي رغبتكم، وكان الإستعداد يحدوكم لتأكيدنا بحرية، وبالأغلبية، وبكل وضوح.

وتتمثل هذه الأهداف، التي تتوزع على أربع اتجاهات جوهرية، فيما يلي:

في المقام الأول، تعزيز أمن الجزائر وأمانها، بفضل تعميق المصالحة الوطنية، وتدعيم الوحدة الوطنية، وترقية الحريات في إطار الدستور، ومساهمة سائر المواطنين في البناء الوطني.

وفي المقام الثاني، إحراز مزيد من التقدم في مجال ترشيد الحكم، بفضل مواصلة الإصلاحات التي تهدف إلى ترقية نوعية الخدمة العمومية في جميع المجالات، والتي ستظل غاية ما تتمثل في القضاء على الممارسات البيروقراطية، واحترام حريات المواطنين، إلى جانب تعزيز الشفافية والفعالية في المحيط الاقتصادي.

وفي المقام الثالث، تحقيق أشواط أخرى على درب التنمية البشرية. وسينصب هذا الجهد خصوصا على الإستجابة للطلب على السكن، والتعليم، والصحة، إلى جانب مختلف الخدمات الأخرى المنتظرة من المواطنين.

أما في المقام الرابع والأخير، فإن الأمر سيتعلق بالعمل على الدفع بعجلة النمو الاقتصادي من خلال توظيف مزيد من الوسائل لاستحداث ثروات خارج المحروقات، مصحوبة بعرض أكثر كثافة لمناصب الشغل في كل قطاعات النشاط.

وإني، من خلال هذه الحركية الشاملة لأعترزم ترقية بناء جزائر قوية وآمنة في فائدة جميع الجزائريين وجميع الجزائريات دون إقصاء.

والواقع أن هذا المسعى الذي أقترحه عليكم، يعني أيضا، مواطنينا المقيمين بالخارج.

وبهذا الصدد، فإننا سنسهر على تدبير سيرهم القند صلي، وعلى تعزيز روابطهم بالوطن بكل أشكالها، وتطوير شروط استقبالهم خلال زياراتهم. ولا شك مطلقا في أن إقامة المجلس الوطني الإستشاري للجالية بالخارج، ستسمح بتعزيز الحوار بين هذا المجلس والسلطات العمومية، وبتتمين أفضل لجهود الجزائر التي تبذلها في فائدة رعاياها المرحلين.

و سوف نحرض أيضا، على توفير الشروط الملائمة لمواطنينا المقيمين بالخارج على الإسهام بأكبر قدر في تنمية وطنهم.

وهكذا، سيتم وضع إطار تنظيمي متجدد، من أجل مساهمة كفاءاتنا، ولاسيما في ميادين التعليم، والبحث العلمي والطب الدقيق. علاوة على أن مسألة معادلة الشهادات المسلمة في الخارج، سيتم التكفل بها بمساعدة منظمة اليونسكو.

وفي الأخير، فإن فتح ممثلات للبنوك الوطنية في بلدان استقبال رعايانا، وكذا، انخراط هؤلاء الأخيرين في مختلف الغرف الوطنية، سيسهلان مساعدتهم على الإستثمار في البلاد، وعلى ترقية صادراتنا.

من جهة أخرى، فإن مواصلة التقويم الوطني ستمكننا من تأكيد تواجد بلادنا، أكثر فأكثر، على المسرح الدولي.

وبهذا الشأن، فإن الجزائر تعترم مواصلة دعمها التقليدي للقضايا العادلة، حيث يجب أن يمارس شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره تحت إشراف الأمم المتحدة. كما ينبغي أن تسترجع الأمة العربية حقوقها الثابتة عبر استعادة الأراضي المحتلة وتكريس حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الحرة والمستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

أما اتحاد المغرب العربي، الذي تع تبره الجزائر، منذ كفاح التحرير الوطني، هدفا مشتركا، فإنها لذلك، لن تدخر أي جهد من أجل المساهمة في ترقية هذا الاتحاد، في إطار استقرار جهوي حقيقي، وعلى أساس الإحترام المتبادل لتكامل المصالح بين شعوب المنطقة التي تجمعها روابط ضاربة في عمق التاريخ.

كما ستظل الجزائر توظف جهودها في سبيل ترقية الوحدة العربية، ومن أجل تعزيز روابط التضامن لدى الأمة الإسلامية، مثلما ستواصل التزامها من أجل الوحدة الإفريقية ولدى النيباد، قصد تنامي التضامن الدولي مع قارتنا.

وستواصل التزامها أيضا، من أجل السلم والتعاون في حوض المتوسط، وكذا عبر تطوير الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وترقية علاقاتنا الثنائية مع بلدان أوروبا في إطار الإحترام المتبادل للمصالح المشتركة. وكذلك الأمر بالنسبة للاتحاد الجديد من أجل المتوسط، ضمن الوفاء لثوابت سياستنا الخارجية.

وحرصا منها على ترقية مبادلاتها مع باقي بلدان العالم، ستستمر الجزائر في بذل الجهود بغرض الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مدرجة هذا المسعى في خدمة التنمية الوطنية.

بل إن الجزائر ستظل ملتزمة بالعمل على صون السلم والأمن الدوليين، في إطار منظمة الأمم المتحدة. كما ستظل شريكا فعالا في مسار إصلاح الأمم المتحدة وفي الحوارات والمبادرات الجارية، قصد إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام التعاون الإقتصادي والمالي المتعدد الأطراف.

ووفاء منها لدستورها، فإن الجزائر سوف تمتدع دوما، عن المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وستظل متمسكة بعقيدتها المتمثلة في الحث على تسوية النزاعات الدولية بالسبل السلمية. وإنها، انطلاقا من هذه الروح، ستواصل تحديث قدراتها في مجال الدفاع الوطني.

ولا شك أن الأمة ستظل مدينة بالعرفان للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني عن جدارة، نظير التزامه وما قدمه من تضحيات من أجل الحفاظ على الجمهورية، وأمن الأشخاص والممتلكات أمام تكالب الإرهاب.

وإن الجيش الوطني الشعبي كمؤسسة جمهورية، سيواصل مسار احترافيته حتى يكون بذلك في وسعه الإضطلاع بمهمته الدائمة، بشكل كامل، للمحافظة على الإستقلال الوطني والذود عن السيادة الوطنية.

4

تعزيز أمن الجزائر وأمانها.

لقد سعت طيلة عشر سنوات، إلى استعادة الأمن عبر ربوع البلاد، وعلى ترقية المصالحة الوطنية، من أجل وضع حد للفتنة ووقاية شعبنا من بذور الحقد والضغينة.

وإني لعازم على مواصلة هذا المسعى بنفس الحزم، على نحو يجسد نص وروح أحكام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي اختاره الشعب بحرية.

وبهذا الشأن، فإن محاربة الإرهاب سنتواصل بكل صرامة القانون. وسيتم، في نفس الوقت، الإبقاء على الباب مفتوحاً أمام الذين يريدون استرداك أنفسهم والعودة إلى صفوف الأمة. ولا شك مطلقاً في أن كل ذلك سيساهم في تعبئة شعبية متزايدة أكثر فأكثر ضد الإرهاب، وفي تكوين جبهة سياسية أكثر التحاماً حيال هذا العدوان ضد بلادنا.

وإذ ستبقى الأمة متضامنة مع ضحايا الإرهاب، فإنها ستظل أيضاً، تدبر بالعرفان إزاء كل أولئك الوطنيين الذين ساهموا في الحفاظ على الجمهورية، والذين ستتخذ إجراءات من أجل تسهيل إعادة إدماجهم الإجتماعي، كما ستتخذ إجراءات لتحسين وضعية أولئك الذين لا يزالون على التزامهم باقون في الميدان، عن طواعية، لمحاربة الإرهاب.

ولقد سهرنا، طيلة هذه السنوات الأخيرة، على تنفيذ الأحكام التي أملاها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في فائدة أسر المفقودين، والعائلات التي ابتليت بزلوع أحد أقاربها في المأساة الوطنية، وكذا في فائدة الأشخاص الذين فقدوا مناصب عملهم جراء هذه المأساة. وفي هذا المنظور، فإن بعض الملفات التي بقيت معقدة في هذا المستوى، سيتم استكمالها على عجل.

وسوف لن يُدخر أي جهد من أجل المضي بمسار المصالحة الوطنية قدماً إلى غاياته المنشودة، ومن أجل إزالة الشعور بالإقصاء لدى سائر المواطنين، ضمن احترام الدستور وقوانين الجمهورية.

كما سنعمل على التفاف الأمة حول ثوابتها.

وبهذا الصدد، سيتم الاستمرار في إشراك المنظومة الوطنية للتعليم بكل أطوارها من أجل تلقين أطفالنا وشبابنا قيم الإسلام وحضارتنا العربية الإسلامية. وفي هذا السياق، فإن كتابة التاريخ الوطني العريق وتدريبه للأجيال الصاعدة يشكلان واجباً سيتم التكفل به أكثر فأكثر، طبقاً للدستور. كما سُدعى المدرسة إلى الإسهام في ترقية الحس المدني، وحب الوطن وروح المواطنة لدى أجيالنا الصاعدة.

فضلاً عن ذلك، ستستمر الدولة في أداء واجبها الكامل في ترقية الإسلام، دين الدولة، وإشاعة قيمه التي تدعو إلى السلم والتآخي والتكافل. وسواصل أداء هذه المهمة من خلال تعليم القرآن الكريم وترقية المسجد وحمائته وتثمين مساهمة الزوايا في هذا المجال، كسبل كفيلة كلها بالوفاء بهذا الغرض.

وسنولي دوماً بالغ اهتمامنا وسنبذل كل جهودنا من أجل ترقية اللغة العربية، الوطنية والرسمية، وكذا مساهمة الجزائر في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. وكذلك الشأن بالنسبة للغة الأمازيغية الوطنية، والبعد الأمازيغي لهويتنا الوطنية الذي يعد أحد عوامل تماسك وحدتنا الوطنية.

5

وسنعمل، دوماً، على تسخير طاقاتنا من أجل ضمان الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبهذا الشأن، سنسعى إلى تدعيم التعددية السياسية في البلاد، وترقية مكانة ودور المنتخبين المحليين والوطنيين، وتعزيز مساهمة المجتمع المدني في ذلك. وستسهر الدولة دوماً على فرض احترام الدستور وقوانين الجمهورية على الجميع. كما سيتعين على المواطنين والأحزاب السياسية والجمعيات المساهمة بشكل فعال في الدفاع عن الحريات الديمقراطية في البلاد.

وستتم حماية حرية الصحافة في إطار القانون، حيث ستحظى الصحافة بدعم الدولة، على أساس دفا تر شروط تحدد قواعد الخدمة العمومية. وستتم إعادة النظر في قانون الإعلام بالتشاور مع الأسرة الإعلامية.

وسنسهر دوماً على احترام حقوق الإنسان، علماً أن إصلاح العدالة قد ساهم في ذلك إلى حد بعيد، وسيتم الاستمرار في تجسيد هذا الإصلاح. كما سيتعزز دور اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان، بموجب نص قانوني.

وستواصل ترقية مكانة المرأة ودورها.

وسوف يتجسد ذلك، أولاً من خلال السهر على احترام النصوص التشريعية ذات الصلة، بما فيها قانون الأسرة، التي تضمن حماية الأسرة والمرأة والطفولة.

كما سيتحقق ذلك بفضل تشجيع العنصر النسوي على الإلتحاق بمختلف مناصب المسؤولية وبالعالم الشغل بصفة عامة. ومن شأن المجلس الوطني للمرأة والأسرة وكذا مرصد التشغيل النسوي أن يساعدا السلطات العمومية في تجسيد هذا الخيار. وسيتم أيضاً إنجاز برنامج لبناء دور للحضانة قصد تيسير مساهمة النساء في البناء الوطني، موازاة مع مسؤولياتها الأسرية.

من جهة أخرى، وطبقاً للدستور، ستتم إعادة النظر في القانون العضوي المتضمن قانون الانتخابات، بهدف ترقية مكانة المرأة على مستوى المجالس المنتخبة. وستتجسد هذه المرحلة، بالتشاور مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات النسوية.

تعزيز الحكم الرشيد

لقد سُجِّل خلال العشرية المنصرمة استتباب الأمن، مما سمح للدولة باستعادة حضورها وهيبته عبر كامل التراب الوطني. وقد كان هذا التطور الإيجابي مرفوقاً بمباشرة إصلاحات هامة منها إصلاح العدالة وهيكل الدولة. وقد أفضى كل ذلك إلى تدسين أسلوب الحكم، باعتراف الهيئات الدولية التي تعد بلادنا عضواً فيها، ولاسيما الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء التي انضمت إليها الجزائر عن طواعية.

و مع ذلك، فإن ال مواطنين يتطلعون إلى تداو ير أخرى لتد سين الخدمة العمومية، بينما تقتضي التنمية الاقتصادية تحقيق مزيد من التقدم في مجال الحكم مما يتطلب السهر على الاستجابة لهذه التطلعات.

6

وبهذا الصدد، سيتم العمل على تعميق إصلاح العدالة أكثر فأكثر.

وهكذا، سيتواصل تحيين التشريع، ولاسيما فيما يخص حماية حقوق الإنسان وضمان تنظيم اقتصادي أكثر نجا عة، وحماية الحقوق الاجتماعية للعمال ومكافحة الأشكال الجديدة للإجرام.

وفي هذا المنظور، سوف يتم تعزيز وسائل العدالة أكثر فأكثر، سواء تعلق الأمر بالجهات القضائية وسلك القضاء الذي سيرتفع تعداداه بمعدل النصف خلال السنوات الخمس المقبلة، أو تعلق بالتكويرين ال متخصص للقضاة، وتكويرين المساعدين القضائيين. وستحظى إعادة تربية المحبوسين وتكويرينهم بعناية دائمة، قصد إعادة إدماجهم في المجتمع.

كما سيتم تطوير حفظ النظام العام وأمن ال ممتلكات والأشخاص بفضل مواصلة تعزيز تعداد مختلف أسلاك الشرطة القضائية وتحديث وسائل التحري، تحت الرقابة الدائمة للعدالة.

وستتم مكافحة الرشوة وأشكال التحايل المالي إلى جانب محاربة الآفات الاجتماعية، بما في ها المخدرات، بشد كل أنجع، بفضل تعزيز دور العدالة ومساعدتها.

كما سيتم استكمال إصلاح الإدارة الإقليمية.

حيث إن مراجعة قانوني البلدية والولاية ستقضي إلى تحميل الجماعات المحلية مزيدا من المسؤولية في الاستجابة لتطلعات المواطنين وفي التنمية المحلية وكذا، المساهمة في التنمية الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني. وستشمل كل هذه التحولات النوعية، إصلاح المالية المحلية ول كن دون ال مساس بمبدأ الإنصاف والتضامن إزاء الجماعات المحلية للمناطق التي لا تزال محرومة.

وفي هذا الإطار، فإن التقسيم الإداري الجديد الذي يجري استكمالها حاليا، سيتمكن من تقريب الإدارة من المواطنين أكثر فأكثر. ومن أجل توفير شروط نجاحها، فإن هذا المسار ستنتم مباشرته باستحداث ولايات مندوبة جديدة.

كما ستواصل الإدارة الإقليمية والإدارات المركزية إصلاحاتها، بالإعتماد على رفع مستوى الموارد البشرية وكذا تحديث وسائلها ومناهج عملها. وسوف يساهم في ذلك مشروع الحكم الإلكتروني، الذي سيستكمل في غضون السنوات الخمس المقبلة. وكل ذلك سينيح إمكانية الحد من التثاقل البيروقراطي وتخفيف الملفات الإدارية، وتحسين خدمات المرفق العمومي.

وسنعمل، أيضا، على تعزيز أدوات المراقبة والضبط.

وبهذا الخصوص، فإن إدارات مصالح المالية، بما في ها الجمارك، وكذا مصالح التجارة والعمل، ستشهد تنفيذ برامج هامة لتطويرها وتحديثها، بهدف تعزيز

تعدادات هاور فع م ستوى تكوين م ستخدميهاف، وكذا تزويد هم بالو سائل ال تي تضد من انتشار هم الميداني، بشكل أوسع.

ويهدف هذا المجهود إلى تعزيز احترام التشريع الاقتصادي والاجتماعي لفائدة المتعاملين والعمال والمجموعة الوطنية. كما سيساهم في حماية المستهلك من المضاربة ومن مختلف أشكال الغش التي من شأنها كذلك أن تضر بصحة المواطنين. 7

و سيتواصل إصلاح المالية من أجل تدسين خدمات المنظومة المصرفية، وضمان الشفافية في المعاملات وحماية الاقتصاد الوطني. كما سيتم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني خلال السنوات الخمس المقبلة بما يسمح بالمساهمة في الحفاظ على الأملاك العقارية وتنظيم العمران.

ومن شأن تطوير أدوات المراقبة والضبط أن يساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية بما في ذلك لفائدة المؤسسة. كما سيسمح بالحفاظ أكثر فأكثر على الملكية والأموال العمومية من كل أشكال الاختلاس.

وأخيراً، سنسهر على تحسين إطار معيشة المواطنين أكثر فأكثر.

لقد سجلت سياسة تهيئة الإقليم تطوراً معتبراً. وسيتم تعزيزها بفضل ضبط المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بالنسبة للعشريتين المقبلتين. و سيساهم ذلك في تدسين ظروف وإطار معيشة السكان حيثما وجدوا، وشدغل الفضاء بشد كل أ د سن، وبالتالي، الحد من النزوح الريفي.

وبهذا الشأن، سيتم تدسين تطوير المدن وتنظيمها بفضل انتهاج سياسة عمرانية ناجعة، مع الإشارة إلى أن هذه السياسة، التي استفادت من إطار تشريعي متجدد وموارد هامة، ستزود أيضاً بالآليات الحديثة الضرورية والكفاءات البشرية المطلوبة.

علاوة على ذلك، سيتم تدعيم الوقاية من الكوارث الطبيعية وكذا تعزيز قدرات التدخل لمواجهتها بشكل مترام.

وجدير بالذكر أن سياستنا في مجال حماية البيئة قد قطعت أشواطاً هامة. وسيتم الاستمرار في انتهاجها بهدف صون الأملاك الطبيعية الوطنية بما في ذلك حمايتها من خطر التصحر، و من أجل وقاية إطار معيشة السكان من مختلف أشكال التلوث.

مواصلة التنمية البشرية

إن بلادنا، يمكنها، إثر المساهمة الوطنية، أن تعتر بصفة مشروعة، بما حققته، خلال العشرية الأخيرة، من أشواط هامة في مجال التنمية البشرية. ولا أدل على ذلك من أن الأمم المتحدة تؤكد أن الجزائر قد بلغت المقاييس الكاملة تقريباً للتنمية التي حددتها هذه المنظمة بالنسبة لسنة 2015، بعنوان «أهداف الألفية للتنمية».

وستشهد السنوات الخمس القادمة، استمرار الجهود في هذا المجال، من أجل مواجهة النمو الديمغرافي وتحسين نوعية الخدمات عبر التراب الوطني. ولا شك أن ما يعادل 150 مليار دولار (أي أزيد من 10.000 مليار دينار) من النفقات العمومية التي أنوي رصدها خلال الخمسة القادمة، ستمول البرامج الجديدة للتنمية الاجتماعية.

وهكذا، سأسهر على مواصلة إصلاح منظومتنا التعليمية الوطنية⁸ وعلى الرفع من قدراتها.

وإذ سنتشهد الترقية الوظيفية تعميمها لمهارات مستخدميها البيداغوجيين، وإصلاح برامجها قصد ترقية الشعب العلمية أكثر فأكثر، فإن طاقات استقبال التلاميذ ستعرف مزيداً من التعزيزات، إلى جانب دعم تربية أطفال الأوسر والمناطق المحرومة. وبالموازاة مع ذلك، ستحشد الدولة مزيداً من الوسائل من أجل مكافحة الأمية لدى الكبار من السكان.

وفي نفس الوقت، فإن التكوين المهني سيرفع طاقات استقباله للمتربصين، إلى ما يعادل النصف على الأقل، وسيواصل تكديف برامجه مع حاجات الإقتصاد إلى اليد العاملة والتقنيين المؤهلين. وسنعمل، أيضاً، على تشجيع تربية صائغ المهنين في المؤسسات، وكذا إعادة تأهيل مستخدمي القطاع الإقتصادي العمومي والخاص.

أما الجامعة، فستعكف على تحضير الشروط البيداغوجية والاجتماعية الكفيلة بتمكينها من استقبال مليوني (2) طالب في أفق 2015. كما سيتم استكمال الإصلاح الجامعي، الذي سيشمل ترقية الشعب العلمية والتقنية، وكذا المدارس المتخصصة والمعاهد التي يتخرج منها الدكاترة.

وسنسهر، علاوة على ذلك، على رفع مستوى التكامل بين الأطوار الثلاثة للمنظومة التعليمية. ولهذا الغرض، سيتم ضبط مخطط توجيهي موحد للتكوين والتعليم، بالنسبة للعشرية القادمة، انطلاقاً من أن ذلك سيسمك من تقليص حدة التسرب المدرسي، ومن البطالة لدى حاملي الشهادات.

وسوف تتخذ إجراءات كفيلة بجعل منظومتنا التعليمية تساهم في تحديث البلاد في جميع المجالات.

وبهذا الشأن، سيتم تعميم التعليم في مجال التكنولوجيات الجديدة للإعلام في كل الأطوار، لكي تتمكن بلادنا من التحكم في اقتصاد المعرفة، بشكل أسرع. علاوة على أننا سنسهر على ترقية البحث العلمي أكثر فأكثر، حيث سنكرس له ما لا يقل عن 100 مليار دينار، خلال السنوات الخمس المقبلة، في ذات الوقت الذي ستوضع فيه إجراءات تحفيزية جديدة للبحث في مجال التنمية على مستوى المؤسسات.

وسنعمل أيضا، على تعبئة جهودنا من أجل التكفل بصحة المواطنين.

وفي هذا الإطار، سيشهد السلك الطبي ارتفاعا لتعداداه بما يعادل النصف، وسوف تتعزز الوقاية الصحية، في نفس الوقت الذي سيتزايد فيه تكوين مستخدمي السلك شبه الطبي. أما الطاقات الإستشفائية سواء المتوفرة في كل مناطق البلاد، أو في المؤسسات المتخصصة، فسيتم تعزيزها بقوة، إلى جانب تطوير الطب الجوي.

وسنعمل أيضا، على تشجيع القطاع الخاص للصحة، وعلى ضبطه بأكثر قدر ممكن، في حين أن التعاقد على العلاج في المستشفيات العمومية، سيمكن هذه الأخيرة، من تحسين نوعية خدماتها وتسييرها في فائدة المرضى.

أما التكفل الصحي بذوي الأمراض المزمنة، والمعوزين والمواطنين ذوي الدخل الضعيف بما فيهم المتقاعدين، فسوف يزداد فعالية بفضل تقدم ترتيبات التعاقد التي تعكف المنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي على تطويرها.

وسنعمل على تشجيع الصناعة المحلية للأدوية، ولاسيما الأدوية الجنيسة، وذلك من خلال إقرار تحفيزات ملائمة، وكذا، حماية قدرات الإنتاج الوطنية.

وسنواصل الإستجابة بكثافة، إلى الطلب على السكن.

وتجسيدا لذلك، سيتم، خلال السنوات الخمس القادمة، تسليم مليون سكن من مختلف الأنواع. وبهذا الشأن، سيتم الإبقاء على إنجاز المساكن الإجتماعية، وعلى دعم السكن الريفي. كما سنشجع الترقية العقارية عن طريق تحفيزات في فائدة المرقين والمشتريين، بما في ذلك في فائدة الطبقة المتوسطة.

وسوف تولي سياسة السكن أهمية كبرى لنوعية التعمير، وللقضاء على المساكن الهشة، وكذا للحد من النزوح الريفي.

علاوة على ذلك، فإن الإستجابة للطلب على السكن، ستكون مرفوقة بتعمير ربط المنازل بشبكات الماء الشروب، والغاز الطبيعي والكهرباء.

فبالنسبة لقطاع المياه، فإن إنجاز برنامج هام، بما فيه سدود جديدة، ومحطات لتحلية مياه البحر، وكذا، توسيع مختلف الشبكات، سيسمح بتقريبنا من تعميم عمليات ربط المنازل بشبكات الماء الشروب، وتوفيره اليومي. كما سيتم استكمال ربط كافة المنازل بشبكات التطهير.

كما سيتم تعميم ربط المنازل الريفية بشبكة الكهرباء بشكل كامل. أما الربط بشبكة الغاز الطبيعي، فسوف يشهد تحقيق مزيد من الأشواط المعتبرة.

وسنعمل، في مجال المواصلات، على تطوير قدرات وشبكات النقل أكثر فأكثر.

وفي هذا المنظور، سيتم، تمديد وتحدث شبكات الطرق والطرق السريعة، وخطوط السكك الحديدية، حيث ستزود كل مقرات الولايات بالنقل الحضري، في حين سيشهد عدد من المدن، إنجاز محطات للنقل بواسطة الترامواي. كما سيتم تعزيز

الخطوط الجوية، بما في ذلك في ولايات جنوب البلاد. وسوف تتزود الجزائر من جديد، بقدرة حقيقية للنقل البحري.

وفي ما يخص القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيات الجديدة للاتصال، فسوف يتم رفعها، ولاسيما من حيث شبكة الإنترنت عالية السرعة.

علاوة على ذلك، فإن الخطوات الهامة التي تحققت في ميدان السمعي البصري، والصحافة المكتوبة، ستشهد استمرار الحركة الحركيتها. كما سنسهر على تطوير الإتصال للمرفق العمومي في اتجاه المواطنين.

وسأظل متمكسا بالتكفل بتطلعات الشباب.

وبهذا الشأن، فإننا سنعكف، في مجال الرياضة، على رفع مستواها من خلال تعميم ممارسة الرياضة في المنظومة التعليمية، وتطوير منشآت الرياضة الجوارية، ودعم تكوين أجيال جديدة من الرياضيين، وتشجيع المنافسات عالية المستوى، وكذا، ترقية النخبة الرياضية الوطنية. وسوف تتم تعبئة الوسائل اللازمة لذلك، كما سيتم تشجيع الحركة الرياضية الوطنية على هذا الدرب.

10

كما سنسهر على توفير الشروط المطلوبة لتفتح شبابنا وحمايتهم من الآفات الإجتماعية. ولهذا الغرض، سيتم تعزيز المنشآت الضرورية لرفاهيتهم السليمة، وتدعيم المستخدمين المكلفين بالإضغاء لانشغالاتهم.

من جانب آخر، فإن النهضة الثقافية التي شرع فيها في هذه السنوات الأخيرة، ستتم مواصلتها.

وبهذا الصدد، فإننا سنسهر على تشجيع الإنتاج الثقافي في جميع الميادين، بما فيها ميادين الكتاب والسينما. كما سنسهر على فتح مكتبة للمطالعة في كل بلدية، وفي كل حي على مستوى المدن الكبرى.

وسيتم تحقيق هذه الترقية المتواصلة للتنمية البشرية، في كنف الحفاظ على العدالة الإجتماعية، والتضامن الوطني؛ اللذين تخصص لهما الجزائر أزيد من 1000 مليار دينار من التحويلات الإجتماعية، سنويا.

وبهذا الشأن، سنحرص على أن يظل الأشخاص المسنون محل دعمنا. مع الإشارة إلى أن النظام الوطني للمعاشات قد أصبح موصونا، في حين أن نظام المعاشات الدنيا قد تم تقويمه. وسيكون الحق في الصحة وفي العيش الكريم مضمونا على الدوام بالنسبة للأشخاص المسنين. وفي هذا الإطار، سنتواصل إحاطة المجاهدين برعاية خاصة كعرفان لهم من الوطن.

وسيتضمن ضمان حق التربية لأطفال الأسر المحرومة، بمساعدة الدولة، مثلما سيضمن الحق في الصحة وفي السكن بالنسبة للمعوزين وذوي المداخل الضعيفة. وستتواصل سياسة التضامن الوطني من خلال استهداف أكثر دقة لذوي الحقوق بفضل إعداد بطاقيات للمعوزين سيتم تحيينها بانتظام.

مواصلة بناء الجزائر مزدهرة.

لقد توصلنا، بعد انقضاء عشرية من الجهود، ليس فحسب، إلى الحد من النقائص في مجال التنمية البشرية، بل أيضا، إلى إنعاش ورفع مستوى حركة الزمالة، ولأسيما، خارج المحروقات.

وقد خيم محيط أكثر ملاءمة للتنمية، بفضل مختلف الإصلاحات التي أجريت. كما تفتح اقتصادنا على السوق العالمي، وعلى جلب الإستثمار الأجنبي المباشر أو في شكل عقود شراكة. وقد سمحت مختلف أشكال دعم الإستثمار، بالإضافة إلى مخططات الأعباء الهامة المنبثقة عن البرامج العمومية للتنمية، بالتشجيع أيضا، على تطوير المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

واني، على أساس هذه المكاسب، لعازم على توظيف المزيد من قدراتنا في إنشاء ثروات اقتصادية متنوعة، وفي عرض متزايد لمناصب الشغل من قبل كل قطاعات النشاط.

وإنه، ضد من هذا الهدف، لتندرج الأعمال المعروضة أعلاه، الواجهة إلى ترشيد الحكم وتحسينه أكثر فأكثر. واني، في نفس هذا التوجه، لعازم أيضا على تكريس جزء لا يستهان به من المبلغ المعادل لـ 150 مليار دولار، الذي أعتزم تعبئته بعنوان النفقات العمومية ليرة فوق تعبئة رأس المال الوطني الخاص، والإستثمار الأجنبي.

11

وغني عن البيان أن الأزمنة الإقتصادية الحادة ال سائدة اليوم على المستوى الدولي، لن تستثنى بلادنا من حديث إيراداتها الخارجية. ولذلك، فإن هذه الأزمنة تفرض علينا التحلي بالحذر في تسيير الموارد التي تمكنت الجزائر من جمعها طيلة السنوات المنصرمة، والتي ستسمح لها بتفادي التوقف من جديد عن مواصلة وثبة البناء الوطني.

بل إن الأزمنة الدولية تدعونا أيضا، إلى بذل مزيد من الجهود، ومزيد من العمل، وإلى مكافحة أكبر لكل أشكال تبذير المورد العمومي. كما تدعونا أخيرا، إلى تكييف اندماج اقتصادنا الوطني في الإقتصاد العالمي مع التطورات الجارية على الساحة الدولية: حيث يتعين على بلادنا، التي سيكون سوقها مفتوحا بالتأكيد، أن تنتج جزءا من الحاجيات، محليا، وأن تسهر على تعزيز مهممة الدولة في مجال الضبط الإقتصادي، وعلى المحافظة على ميزان مدفوعاتها.

وإنه، لفي هذا الإتجاه لتندرج كافة الإجراءات التي عرضتها عليكم أعلاه، وفيه يكمن أيضا، المسعى الإقتصادي الذي سأعرض له أدناه.

وهكذا، فإنني أعتزم تثمين القدرات الفلاحية أكثر فأكثر، وذلك، خدمة لاستقلاليتنا الغذائية، أولا وقبل كل شيء.

وبهذا الصدد، فقد تم تعديل الإطار التشريعي لاستغلال الأراضي العمومية وسيتم استكمالها. وستعزز قدرات السقي الزراعي بما في ذلك في الهضاب العليا حيث ستنجز عمليات تحويل كبرى، انطلاقا من مياه الجنوب الجوفية.

وغير بالذكر أن الفلاحين ومرابي المواشي الذين تكفلت الخزينة بديونهم، سيستفيدون من تدابير هامة لتدعيمهم وتشجيعهم قصد تحديت ومكثنة الزراعة

وتحسين مستوى إنتاجنا وتقليص العجز في تغطية حاجات السكان الغذائية. وسيتم تحسين شبكات توزيع المنتوجات الفلاحية.

وهكذا، سيتم تخصيص 1.000 مليار دينار، خلال السنوات الخمس المقبلة، من أجل إحراز تقدم في اتجاه ضمان الأمن الغذائي. وسنسعى، في نفس الوقت، إلى تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في قطاع صناعة الزراعة الغذائية على أن يستجيب، أولاً لحاجات سوقنا.

كما سيستمر قطاع الصيد البحري في الاستفادة من تحفيزات عمومية بهدف ضمان مساهمته في تغذية السكان واستحداث مناصب شغل وكذا استغلال الموارد الصيدية المتوفرة في مياها الإقليمية بواسطة قدرات محلية.

ولا شك أن تحديث الفلاحة، إلى جانب برامج الاستثمارات العمومية في القطاعات الأخرى، ولا سيما البناء والأشغال العمومية أو الري، من شأنه أن يوفر مخططات أعباء هامة لإنعاش الصناعة في بلادنا التي يجب أن تستفيد منها.

وبهذا الصدد، سأسهر على إعادة تأهيل المؤسسات العمومية القابلة للاستمرار، والمتوفرة على مخطط أعباء.

حيث سيتم منحها مساعدات مالية في شكل قروض ذات مزايا من أجل تقويمها وتحديث أدوات إنتاجها كما سنشارك في هذا المسعى الشركاء الأجانب المستعدون للمساهمة في تحديث أداتنا الصناعية.

¹²
كما سأسهر على تنمية الصناعة البتروكيميائية واستغلال المناجم وكذا ترقية الطاقات الجديدة.

وبهذا الشأن، يجب أن تتم في هذه السياسة، مراعاة تطوير الصناعات البعدية وضمان أمن البلاد في مجال الطاقة على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، سنعمل على ترقية الطاقة الشمسية التي تتوفر على قدرات هائلة منها، وكذا الطاقة النووية لأغراض سلمية محض، التي ينبغي أن نهيا لها المجال، من الآن.

فضلاً عن ذلك، سأسهر في تحديث الخدمات المرافقة للاستثمار الاقتصادي.

ولهذا الغرض، وعلاوة على تطوير المنشآت الأساسية للنقل البري، سيتم أيضاً، استكمال تحديث استغلال الموانئ، بالإضافة إلى إعادة تأهيل قدراتنا في مجال النقل البحري للبضائع.

كما سنعزيز آليات تمويل الاستثمار.

وسأسهر على مواصلة تنميتنا مع تفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية والاعتماد أولاً، على تعبئة الموارد المالية الهامة المتوفرة محلياً.

وذلكم هو ذات الإطار، الذي يندرج فيه الصندوق الوطني للاستثمار الذي أنشأ مؤخراً، والذي سيزود برأس مال عمومي يقدر بـ 150 مليار دينار، بما يجعله يتوفر على قدرات للتمويل تفوق 1000 مليار دينار في غضون السنوات الخمس المقبلة.

وهناك آليات أخرى مجددة، سترافق استكمال الإصلاح المصرفي ومنها آليات تمويل الائستئجار ورأس مال الاستثمار، كما سنعمل على تطوير سوق الاسندات والبورصة المحلية مع تقديم الضمانات اللازمة ضد أي نشاط مضارب و كل تهريب لرؤوس الأموال.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تنمية البلاد بعيدا عن الممارسات الطفيلية أو المضاربية، فسوف تحظى بدعمي الضروري، بهدف استحداث 200.000 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وبهذا الشأن، سيتم تيسير حصولها على القرض البنكي للاستثمار في ظل احترام المعايير القانونية، ولا سيما من خلال تدعيم الآليات العمومية للضمان. كما سيتم تطوير قدرات توجيهم ومرافقة المقاولين من خلال شبكة مؤسسية عبر مختلف الولايات. وسيتم تحسين توفر العقار الصناعي في إطار نظام الامتياز بفضل عديد المناطق الصناعية الجديدة التي سنطورها على امتداد شبكات المواصلات.

13

وسيحظى تطوير الاستثمار في المناطق المحرومة، وفي ولايات الجنوب والهضاب العليا، بتشجيعات خاصة. وأخيرا، سيطبق مبدأ الأفضلية في قانون الصفقات أكثر فأكثر في فائدة المؤسسة المحلية ولكن ضمن تكافؤ الفرص في إطار المناقصات العمومية.

كما أعترم تعزيز النهضة السياحية والصناعة التقليدية.

وسيتم تشجيع الاستثمار الفندقية عبر كل التراب الوطني، وتكوين المستخدمين وتحسين نوعية الخدمات بما في ذلك لدى وكالات السياحة والسفر، كما سيتم تدعيم الجهود الجارية من أجل ترقية الصناعة التقليدية.

13

ويتمثل الهدف الذي ننشده خلال السنوات الخمس المقبلة في إعادة إدماج بلادنا في شبكات السياحة العالمية، وتتمين قدراتنا في هذا الميدان ورفع مساهمة هذا القطاع في استحداث مناصب الشغل وجلب العملة الصعبة.

وسيساهم تكثيف النشاط الاقتصادي أكثر فأكثر في استحداث مناصب شغل وفي مكافحة البطالة. ومع ذلك، فإن الطلب على الشغل سيظل جد مرتفعا خلال السنوات المقبلة، نظرًا للتركيب الديمغرافية للسكان، ولا سيما النسبة الكبيرة التي يمثلها الشباب.

والحال هذه، فإن هد في بالذ نسبة لسنوات الخمس المقبلة، يتمثل في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد، سيكون نصفها بفضل الاستثمار في مختلف القطاعات المنتجة والإدارة العمومية.

ولهذا الغرض، سيتم تدعيم تراتيب المساعدة على إنشاء مؤسسات صغيرة بشكل أكبر، بما في ذلك استحداث نشاطات من قبل النساء الماكثات في البيت. كما سنواصل برنامج إنجاز محلات تجارية بمساهمة الجماعات المحلية لفائدة البطالين القادرين على استحداث نشاطاتهم، وسأسهر على أن تتمكن النساء من الاستفادة من هذه التسهيلات بكل إنصاف.

كما أن التراتيب العمومية الخاصة بمساعدة على التشغيل المؤقت ودعم الإدماج والتأهيل المهني لحاملي الشهادات في المؤسسات سيتم المحافظة عليها وتفعيلها.

وسيظل تحسين مستوى معيشة المواطنين في صدارة مساعي، بما يتماشى ومبادئنا الوطنية وقناعاتي الشخصية.

وفي هذا الإطار، فإني عازم على تمكين العمال من الاستفادة من ثمار التنمية الاقتصادية التي أفتردها عليكم سواء تعلق الأمر باحترام حقوقهم الاجتماعية وظروف عملهم التي يحدد لها القانون أو تعلق بمراجعة دورية لأجورهم التي سيسهلها التفاوض بشأنها، في إطار الثلاثية بين السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والعمال.

واقنعنا عازمنا بأن البناء الوطني يقتضي مساهمة كل الطاقات الوطنية، فإني عازم على تشجيع حوار وطني دائم تشارك فيه قوانا المنتجة وكفاءاتنا، حول السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبهذا الشأن، سأدعم إثراء العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي بهدف تجنيد كافة الشركاء أكثر فأكثر في التنمية.

كما سيتم إشراك المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يضم كافة الشركاء الوطنيين وعددا هاما من الكفاءات رفيعة المستوى، من أجل الإسهام في تقييم مسانعة التنموي، أكثر فأكثر، وإثرائه باستمرار.

أعزائي المواطنين،

لقد حرصت على استعراض المسعى الذي أفترده عليكم، بكل وضوح، والأهداف التي أتوخاها بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة.

14

إن هذا البرنامج، الذي يندرج في إطار مواصلة الجهود التي تشرفت ببذلها، بمساهمتكم، طوال عشرية كاملة، يتمثل في تثمين النتائج التي تمكننا معا من تحقيقها، ويجسد، أخيرا، إيماني بقدرات بلدنا وشعبنا على قطع مراحل أخرى على درب البناء الوطني.

وإني واثق بأنكم تشاطرونني نفس هذا الإيمان ببلادنا، وبما تترخر به من قدرات هائلة.

لذا، فإنه لا يسعني، من الآن، إلا أن أعتد على مساندةكم الفعالة والدائمة، من أجل تجسيد هذا البرنامج، وذلك، بطبيعة الحال، في حالة ما إذا حظي بقبولكم وقررتم دعمه بحرية وبكل وضوح.

لقد تمكنت الجزائر، بفضل الله، وبفضل شجاعتكم المثالية وحسكم الوطني وإيمانكم، من تجاوز ما ساءت به أحوالنا من العودة إلى المصالحة؛ مصالحة أطمح إلى تعزيزها بين كل أبناء الأمة، بعيدا عن كل أشكال الإقصاء والتهميش من أجل بناء الجزائر آمنة.

ولا شك أن طاقاتكم وجهودكم هي التي ستمكننا، سويا، بعون الله تعالى، من
بناء جزائر مزدهرة، في فائدة شعبنا كله، وفي فائدة الأجيال الصاعدة.

وأشكركم جزيل الشكر.

* *
*